



كلمة السيد الوزير الأول بمناسبة افتتاح الدورة العادية (71) للمحكمة  
الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

07 نوفمبر 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة والسلام على محمد رسول الله

- السيد المستشار لدى السيد رئيس الجمهورية،
- السادة أعضاء الحكومة،
- معالي السيّد إيماني داود عبود، رئيسة المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،
- السيدات والسادة قضاة المحكمة،
- الحضور الكريم، كلٌ باسمه وصفته ومقامه.
- ضيوفنا الكرام، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته





يسعدني أن أحضر معكم اليوم، مراسم الجلسة الاحتفائية لافتتاح الدورة العادية الواحدة والسبعون (71) للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي تحتضنها بلادنا بكل ترحابٍ واعتزاز.

وأستسمحكم، بداية، أن أرحب بمعالّي السيّدة إيماني داود عبود، رئيسة المحكمة، والسيدات والسادة قضاة المحكمة وكلّ طاقمها من إدارات وموظفين، أن أنقل إليكم تحيات السيد رئيس الجمهورية وتمنياته لكم جميعا بإقامة طيبة في بلدكم الجزائر.

### السيدات الفضليات، السادة الافاضل،

تنعقد هذه الدورة، في ظلّ أجواء إحياء الذكرى (69) لاندلاع ثورة التحرير المباركة، ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، التي جاءت تتويجاّ لمسارٍ طويل من المقاومة التي قادها شعبنا ضد الاستعمار، دفاعا عن حقوقه المغتصبة والقيم الإنسانية، هذه الثورة التي كانت ولا تزال مصدر إلهام للأمم التي تتوق للانعتاق من نير الاستعمار، ومرجعا في الدفاع عن حقوق الإنسان والشعوب.

وإن احتضان بلادنا لهذا الحدث الإفريقي الهام في مجال حقوق الإنسان، والذي حضي بمباركة السيد رئيس الجمهورية، يعكس في واقع الأمر الأهمية التي توليها بلادنا لحقوق الإنسان والعمل على حمايتها وترقيتها، وكذا الاهتمام الخاص بالبعد الإفريقي، فالجزائر بدورها الرائد في إفريقيا، حريصة كلّ الحرص على الدفاع عن قضايا ومصالح هذه القارة، وإرساء مبادئ التعايش السلمي والدفاع عن حقوق الشعوب وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير، وهي حقوق يخلد التاريخ المسار العريق والمشهود لهيئتكم الموقرة في الدفاع عليها من خلال نُصرة



القضايا العادلة في القارة الإفريقية، وسيذكر التاريخ كذلك جراتها القضائية ولمستها الإنسانية في هذا المجال، لاسيما في ظل تداخل منابر أخرى.

ولا أدل على ذلك مما يشهده العالم اليوم من أحداث مؤلمة غير مسبوقة، وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في أرض فلسطين، لكل حقوق الإنسان وكل المواثيق والقرارات الدولية، مع تطبيق معايير مزدوجة تتنافى كل التنافي مع القيم الإنسانية والمبادئ التي تشاطرها البشرية جمعاء، وكرستها المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، لكل البشر، دون استثناء أو أي وجه من أوجه التمييز.

إنّ الجزائر وهي تتابع التطورات الخطيرة والمحرزنة في فلسطين المحتلة، تؤكد من هذا المنبر على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الأساسية كاملة غير منقوصة، لاسيما الحق في الحياة والصحة والعيش في كنف الأمن والسلام، وحق أطفال فلسطين في أن يعيشوا طفولتهم وينعموا بها طبقا لما تنص عليه المواثيق والمعاهدات الدولية.

### السيدات الفضليات، السادة الأفاضل.

تعتبر التجربة الجزائرية في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان من التجارب الرائدة على المستوى الإقليمي والدولي، وقد تم تعزيز هذه التجربة من خلال الإصلاحات الهامة التي كرسها دستور الفاتح من نوفمبر سنة 2020 وتم تجسيدها من خلال حزمة من النصوص التشريعية والآليات المؤسسية الجديدة التي تم وضعها، والتي عززت من مطابقة منظومتنا الوطنية مع المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، التي كانت بلادنا من البلدان السباقة للانضمام إلى جلها، وكذا مع الممارسات المثلى المعمول بها في هذا المجال.

وقد أعطى التعديل الدستوري للفاتح من نوفمبر 2020 دفعا جديدا وقويا لمجودات بلادنا في مجال ترسيخ الحقوق الأساسية الفردية والجماعية والحريات العامة وتعزيز استقلالية السلطة القضائية والفصل بين السلطات، ودعم السلطات الرقابية، وتعزيز حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والتجمع والتظاهر السلميين وتكوين الجمعيات، كما عزز من المساواة بين الرجل



والمرأة أمام القانون وكفل حماية المرأة من جميع أشكال العنف، وشدّد على حقوق الطفل والحق في التعليم وضمن مجانيته.

وقد ترجمت كل هذه الإصلاحات، من خلال إصدار حزمة من النصوص التشريعية والتنظيمية، أذكر منها على سبيل البيان لا الحصر القانون العضوي الجديد للإعلام، الذي يكرس الحق في الإعلام وحرية الصحافة ويضبط شروط ممارسة هذه المهنة النبيلة والضمانات القانونية المترتبة عليها، وكذا قانون يتعلق بممارسة الحق النقابي، فضلا عن نصوص أخرى يجري العمل على استكمال إعدادها، ومن بينها القانون العضوي المتعلق بالجمعيات والقانون المتعلق بحرية التجمع والتظاهر السلمي.

أما في الجانب المتعلق بالآليات المؤسساتية، فقد خصص الدستور مكانة أساسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما كرس إنشاء المحكمة الدستورية، مع منحها اختصاصات واسعة، لاسيما في مجال حماية الحقوق والحريات الدستورية، عبر توسيع مجال ممارسة آلية الدفع بعدم دستورية القوانين أو التنظيمات، وكرس أيضا إنشاء هيئة دستورية تعنى بشكل حصري بالإشراف على الانتخابات، وهي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وكذا إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

فضلا عن ذلك، خص التعديل الدستوري المجتمع المدني والشباب باهتمام خاص، حيث كرس لأول مرة إنشاء هيئتين دستوريتين لهذا الغرض، وهما المجلس الأعلى للشباب والمرصد الوطني للمجتمع المدني، وذلك فضلا عن الهيئات الأخرى التي تعنى بترقية حقوق الإنسان وحمايتها، المكرسة قانونا، وأذكر منها الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة والسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.



## السيدات الفضليات، السادة الافاضل،

فضلا عن هذا الجهد الوطني، فإن الجزائر حاضرة بقوة في المحافل الأممية والإقليمية،  
ثفيد وتتشاور وتتعاون، وتعتمد ما تم إقراره من موثيق وتلتزم بها ضمن قوانينها الداخلية.

كما عمدت إلى إتباع نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية، على ضوء برنامج العمل الأممي المسطر إلى غاية عام 2030 حول تحقيق أهداف  
التممية المستدامة.

ويضاف هذا كله إلى التزام بلادنا الراسخ بتحقيق السلام والأمن في محيطها وعلى  
المستويين الإقليمي والدولي، بإتباع مقاربة قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول  
وتعزيز التسوية السلمية للأزمات والنزاعات، وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي  
ونشر ثقافة السلم والتضامن وترقية قيم السلام والمصالحة، وهي مواقف يثبت التاريخ وثبت  
التجارب كل مرة حكمتها.

ولقد كلل سعي بلادنا للدفاع على هذه القيم عبر مختلف المنابر القارية والدولية بتقدير  
المجتمع الدولي، وثرجم بانتخاب الجزائر عضوا غير دائم في مجلس الأمن لمدة سنتين وإعادة انتخابها  
لعهدة جديدة في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025، وكذا تجديد عضويتها في المحكمة  
الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للفترة 2024-2030.

## السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

تؤمن الجزائر بالعمل متعدد الأطراف وتدعم التعاون مع المنظمات والآليات ذات الصلة  
بحقوق الإنسان، وهو ما يعكسه سعيها على الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال، من خلال السهر  
على تقديم التقارير الدورية أمام مختلف الآليات الدولية والجهوية لحقوق الإنسان، وكذا التعاون  
الوثيق مع مختلف هذه الآليات التعاقدية وغير التعاقدية، وفي هذا الإطار فقد استقبلت شهر  
سبتمبر المنصرم المقرر الخاص المعني بالحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ويرتقب  
استقبال المقررة الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان.



ولا شك بأن احتضان بلادنا لهذا الحدث الإفريقي الذي ستدوم أشغاله لغاية 04 ديسمبر المقبل لهو كذلك دليل على هذا الاهتمام وهذا الالتزام الثابت لبلادنا بترقية حقوق الإنسان والإسهام في حمايتها.

في الختام، أجدد الترحيب بضيوف الجزائر، متمنيا النجاح التام لأشغال دورة المحكمة وكذا لفعاليات منتدى الحوار القاري الذي سيتخللها، وأن يضيف كل ذلك لبنة جديدة لترقية حقوق الإنسان وحمايتها.

**أشركم على كرم الإصغاء  
والسّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.**

